

دمشق بلا خيارات لتمويل موازنة 2020

سعر صرف الدولار يرتفع إلى 800 ليرة في السوق السوداء لأول مرة



الاقتصاد في طريق مسدود

تتطلب إجراءات عاجلة ومرنة تواجه هذه الموجة، منها ما يتعلق بسوق الصرف نفسه، ومنها ما يتعلق بالأداء الاقتصادي العام.

وأشاروا إلى أن سوق الصرف له تدابير نقدية والمالية المؤثرة والأداء الاقتصادي يتطلب مواكبة بعيدا عن البيروقراطية التي تمنع السرعة والإنجاز.

وتخضع سوريا لعقوبات اقتصادية أميركية وأوروبية تسببت بمزيد من الخسائر وبأزمة وقود العام الحالي فرضت تقنيا في الكميات الموزعة على المستهلكين.

ويرى العديد من المحللين أن النهوض الاقتصادي في سوريا يحتاج إلى دعم تصدير الإنتاج المحلي بالدرجة الأولى، وعدم الغباط في موضوع دعم الصادرات بالسرعة القصوى.

وبعدما باتت القوات الحكومية تسيطر على أكثر من 60 بالمئة من مساحة سوريا وتنتشر في مناطق سيطرة الكرد في شمال شرق البلاد، يكرس مسؤولون عدة بينهم الأسد التأكيد على أن بلادهم تواجه حربا جديدة تتمثل بالحصار الاقتصادي والعقوبات.

بينما أغلقت بعض المحلات أبوابها بسبب الارتفاع المتواصل للأسعار على أمل أن يكون سعر البضاعة غداً أو بعده أقل.

9.2
مليار دولار، حجم موازنة العام المقبل، بعجز أعلى من الموازنة الحالية بنحو 54 بالمئة

وقال مصدر في لجنة الصناعة إن أسواق مدينة حلب تعيش حالة من الجمود بسبب ارتفاع الأسعار وتغيرها بشكل متكرر يوميا، وضعف القدرة الشرائية لدى الأهالي الذين نفدت مخداتهم.

وأضاف المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه في تصريح لوكالة الأنباء الألمانية "ما يحصل في عموم المناطق السورية هو نتيجة سوء السياسة الاقتصادية لعام 2020 من الاستهلاك التونسي بامتياز".

ويقول محللون إن التحديات التي سببها هبوط سعر صرف الليرة

رمضان في سبتمبر الماضي بانها تتجاوز 1.2 تريليون ليرة.

وإصدار الموازنة جاء بعد أسبوع من قرار للأسد قضى بزيادة في رواتب العاملين المدنيين والعسكريين، تراوح بين 37 و46 دولارا، استفاد منها أكثر من 2.1 مليون موظف ومتقاعد.

ويعاني السوريون من ظروف معيشية صعبة مع تقشي البطالة وانخفاض قيمة العملة المحلية الذي يشكل دليلا ملموسا على الاقتصاد المنهك، في ظل تقلص المداخل والإيرادات وانخفاض احتياطي القطع الأجنبي.

ويأتي إقرار الموازنة بينما يبلغ سعر صرف الليرة الرسمي 434 للدولار، وفق مصرف سوريا المركزي، فيما انخفضت قيمتها بشكل حاد في السوق السوداء الخميس إلى 800 ليرة، في أدنى مستوياتها منذ اندلاع النزاع.

وقال عدد من الأهالي ببلدة قدسيا شمال العاصمة دمشق لوكالة الأنباء الألمانية إنه لم يعد بمقدورهم شراء احتياجاتهم بسبب ارتفاع الأسعار.

ودفع هذا الأمر بعض التجار إلى إغلاق محلاتهم تضامنا مع الأهالي،

تكشف مؤشرات موازنة العام المقبل مدى تضائل هامش المناورة للحكومة السورية في ظل التحديات المالية، التي يرى خبراء أنه لا حل لها خاصة مع اندثار قيمة العملة المحلية أمام الدولار في السوق السوداء لمستوى هو الأول في تاريخ البلاد.

● دمشق - عكس إقرار سوريا قانون الموازنة العامة للعام المقبل موجة من الإحباط بين الأوساط الاقتصادية والشعبية، كون السلطات بلا خيارات ممكنة لتمويلها في ظل الشلل المطبق على كافة أنشطة الحياة في البلاد.

وصادق الرئيس بشار الأسد على الموازنة البالغ حجمها الإجمالي 9.2 مليار دولار، من دون أن تلحظ الحكومة عجز قطاع الكهرباء الذي مني بأضرار ضخمة خلال الحرب المستمرة منذ أكثر من ثمانية أعوام.

وتسبب النزاع الذي تشهده البلاد منذ 2011 بدمار هائل في البنى التحتية والحق خسائر كبرى بالاقتصاد، وقدرت الأمم المتحدة قبل أكثر من عام كلفة الدمار بنحو 400 مليار دولار.

وقالت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) إن الرئيس بشار الأسد أصدر القانون القاضي "بتحديد اعتمادات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2020 بمبلغ إجمالي قدره 4 تريليونات ليرة سورية".

ولم تختلف القيمة الإجمالية لموازنة 2020 عن موازنة هذا العام، إلا أن الموازنة الجديدة لا تلحظ خسائر شركة الكهرباء.

وكان برلمانيون قد انتقدوا خلال جلسات نقاش الموازنة حجم العجز المالي، الذي ازداد بنسبة 54 بالمئة عن الموازنة الحالية.

ونقلت صحيفة الوطن المحلية الأربعاء الماضي عن وزير المالية مأمون حمدان قوله في جلسة إقرار الموازنة، إنه "لم يتم إظهار كل العجز باعتبار أن عجز شركة الكهرباء الذي بلغ 711 مليار ليرة (1.6 مليار دولار) بقي خارج الموازنة" على أن تتم إضافته إلى موازنة 2021.

ومنى قطاع الكهرباء خلال سنوات النزاع بأضرار كبرى، قدرها مدير المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء محمود

الأردن يلجأ مجددا للاقتراض من صندوق النقد الدولي

أكد محللون أن الوضع الذي بلغه الأردن في ظل جنوحه مرة أخرى إلى الاقتراض الخارجي بضمائم دولية دليل واضح على الخلل في إدارة الأموال وعدم وجود رؤية اقتصادية واضحة وغياب الإرادة الحقيقية لتحسين القطاعات الإنتاجية المهمة في البلاد.

● عمان - كشف الأردن عن نواياه للاقتراض من صندوق النقد الدولي مرة أخرى، في إطار الجهود الرامية إلى سد فجوة العجز في الموازنة الناجمة عن اختلالات هيكلية في الاقتصاد.

ويقول خبراء إن دخول عمان في نفق الاقتراض مجددا سيزيد من متاعب الدولة التي لم تستطع الخروج من أزمتها الاقتصادية منذ سنوات طويلة.

وأشاروا إلى أنه كان الأجدر بالحكومة وضع حلول لتعديل المسار الخاطئة التي أدت إلى دخول الاقتصاد في مفاهاة من الأزمات المزمنة.

ونكر وزير المالية محمد العسيس الخميس أن بلاده بدأت التفاوض على برنامج تمويل جديد مدته 3 سنوات مع صندوق النقد لحفز النمو المتوقف عند اثنين بالمئة تقريبا خلال العقد الأخير.

وتشمل التقديرات في الموازنة مساعدات خارجية بنحو 800 مليون دولار، دون تغير عن الموازنة الحالية. وعادة ما يغطي الدعم المالي المباشر من كبار المانحين النقص المزمع في الموازنة العامة السنوية للأردن.

وبلغت المساعدات الخارجية خلال الأشهر العشر الأولى من العام الحالي حوالي 2.6 مليار دولار.

وكانت دول خليجية في مقدمتها السعودية والإمارات قد تعهدت بمنح الأردن حزمة إنقاذ بقيمة 2.5 مليار دولار في شكل ودائع وسلع من بينها الوقود.

وقال العسيس إن الحكومة كانت قد خفضت الضرائب على السيارات والتعاملات العقارية لتحفز النمو.

ويجمع محللون على أن تعديل قانون الضريبة العام الماضي، كبل بشكل كبير نشاط معظم القطاعات الاقتصادية لأنه حد من عملية الاستهلاك التي يفترض أن يكون المواطنون طرفا رئيسيا فيها.

كما وجهت تلك الزيادات الضريبية الكبيرة ضربة لمعنويات المستثمرين المتضررة بالفعل من حالة الغموض السياسي.

حجم الدين العام للأردن يبلغ حوالي 40 مليار دولار وهو ما يعادل قرابة 94 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي

بيد أن العسيس الذي لم يكشف عن حجم القرض المحتمل، قال إن الأردن لن يقبل "إملاءات" من مؤسسة التمويل الدولية، مشيرا إلى أن سلطات بلاده أكثر دراية من الجميع بما يلزم لحفز النمو الضعيف.

وقال "الأردن لن يأخذ إملاءات خارجية في ما يخص ملفه الاقتصادي ولن نسمح لأحد بالتدخل بشؤوننا"، مؤكدا أن الحكومة ملتزمة بإصلاحات مالية عميقة.

وكان صندوق النقد قد قال الاثنين الماضي، إنه بدأ مشاورات مع الأردن بشأن برنامج جديد ليحل محل اتفاق سابق استمر 3 سنوات ركز خلالها على خفض دين عام قياسي بلغ 40 مليار

تونس توظف قطاع الصناعة بجرعة من الحوافز الاستثنائية

محاولات حكومية مضيئة لكبح انفلات العجز التجاري المتفاقم

المرجحة في المجال مقارنة بعمالة الصناعة في العالم. ودفعت الأوضاع الراهنة السلطات إلى توجيه جهودها نحو تحقيق التنمية على قاعدة دعم المنتجات المحلية للمساهمة في تعافي العملة المحلية والحد من العجز التجاري.

وتهدف تونس مضاعفة صادراتها خلال هبط العام لتصل إلى 4.84 مليار دولار وتوفيق 10 آلاف وظيفة بالقطاع المحلي في ظل تعطل محركات النمو التقليدية.



سليم الفرياني
تونس لا يمكنها إلقاء التوريد ولكن ستدعم المنتجات المحلية

وتأثرت تونس بتباطؤ الاقتصاد العالمي بنحو 2.9 بالمئة وبشكل خاص مع الإتحاد الأوروبي إضافة إلى تعثر مساعي الحكومات المتعاقبة في معالجة الاختلال بفرض إصلاحات ناجحة.

وتسعى الحكومة إلى جلب وتطوير التكنولوجيا لتكثيف صناعات الجلود والأحذية ودمجها في النكاه الاصطناعي. وكانت تونس قد دشنت العام الماضي مشروعين لمكونات السيارات بولايي صفاقس وسوسة لدعم الاستثمارات في المجال وخاصة من الصين، مستغلة بداية تعافى مناخ الأعمال بعد إبرام اتفاقية طريق الحرير الجديد مع بكين.

ويعتقد الفرياني أن تونس لا يمكنها أن تلغي التوريد ولكن سياسة الحكومة ستنتج لدعم البضاعة المحلية من خلال الحملات التحسيسية "حيث سيكون عام 2020 عام الاستهلاك التونسي بامتياز".

ولتجسيد هذه الرؤية واقعا، أطلقت وكالة النهوض بالصناعة والتجديد قافلة ستجوب عددا من محافظات البلاد وتحمل رمز الصناعة التونسية لتحسيس المواطنين بضرورة المساهمة في إنقاذ الاقتصاد المحلي.

ويشكل خبراء في مدى قدرة السلطات على تجاوز عثراتها والتغلب على العجز التجاري دون محاربة التهريب والتوريد العشوائي الذي استفحل خلال السنوات الأخيرة مما جعل السوق الموازية تنتفش مقابل تراجع الاقتصاد المنظم.

وتقول السلطات إنها ستكثف من عمليات المراقبة وفرض الرسوم الجمركية والضريبة عبر الاقتداء بتجار بلادنا ناجحة لمواجهة زيف التهريب الذي أضحت شبحا يغذي التحديات والتهرب الاقتصادية الثقيلة التي تواجه البلاد.

وتعاني الأسواق التونسية من ظاهرة استفحال السلع المهربة التي تغيب فيها كل شروط السلامة ومعايير الجودة لكنها تجد إقبالا لافتا من المواطنين نظرا لأسعارها المنخفضة، في وقت تمر فيه البلاد بأزمة اقتصادية وارتفاع في الأسعار ضرب القدرة الشرائية.

وسبق ومنحت للبلاد علامة كبرى "الصنع في تونس" على أساس الجودة والكفاءة في منتجاتها رغم عدم وصولها بعد إلى مرتبة تخوّل لها الأسبقية

وقال مدير وكالة النهوض بالصناعة والتجديد عمر بوزوادة إن "السلطات تسعى لتوفير كل الظروف المواتية لدعم قطاع النسيج والجلود ومعالجة التحديات العالقة على غرار الديون المتراكمة".

ويواجه القطاع مشكلات تتعلق بالديون الجبائية وترامك الخسائر نظرا لتراجع تسويق المنتجات المحلية في الخارج خلال السنوات التسع الأخيرة وإغراق الأسواق بالسلع الأجنبية.

وتسجل تونس عجزا تجاريا قياسييا مع الصين وتركيا، إذ تغيب البيانات أن السلع التونسية بالأسواق لا تتجاوز نحو 20 بالمئة من إجمالي المنتجات، وهو ما يستدعي الإسراع في ردم هذه الفجوة.



صناعات تنتظر التسويق

ثلاثة أيام بحضور مختلف ممثلي القطاع ووفود أجنبية. ومن المتوقع أن تشهد هذه التظاهرة مشاركة أكثر من 150 عارضا وسيتم تنظيم ندوات وورشات ولقاءات شركة بين المهنيين في هذه القطاعات مع تخصيص فضاءات للعرض ستكون قبلة للزائرين من تونس ومن الخارج.

ويعتمد اقتصاد البلاد على الصناعة كاحد القطاعات الاستراتيجية، التي توفر العملة الصعبة، كما أنها تساعد على امتصاص جزء من البطالة.

وتعتبر السوق الأوروبية أحد أهم الشركاء التقليديين لتونس علاوة على أن قطاع النسيج والملابس والجلود والأحذية يشغل حوالي 26 ألف شخص.

وجهت الحكومة التونسية بوصولها إلى قطاع الصناعة المنكمش بعد سنوات من التهميش واللامبالاة، في محاولة لبناء قواعده على أسس مستدامة وفي إطار محاولات شاقة لتخفيف الأزمات المتراكمة التي يعاني منها الاقتصاد الهش، عبر بوابة تعزيز الصادرات للسيطرة على العجز التجاري المتزايد.

سناء عدوني
صحافية تونسية



تونس - تحاول تونس معالجة الصناعات في اقتصادها المتعثر جراء العجز التجاري المتفاقم وارتفاع النفقات الحكومية وتراجع قيمة العملة، بالتعويل على ترويج منتجاتها محليا وكذلك زيادة الصادرات.

ولتحقيق هذه الغاية، أطلقت الحكومة مبادرة جديدة لإيقاظ الصناعات من سباتها بعد أن شهدت تراجعا قويا من تنافسيتها خصوصا في ظل اكتساح السلع الأجنبية للأسواق وخاصة تلك القادمة من الصين وتركيا.

وتنفذ الحكومة سلسلة من الإصلاحات مستغلة ظهور بعض المؤشرات الإيجابية لتشجيع الصناعات المحلية وطرد شبح اندثار أحد أهم مكونات القطاع وهو النسيج والجلود والأحذية المترجم نتيجة إغلاق العديد من الشركات أبوابها.

وتطلعت وكالة النهوض بالصناعة والتجديد الأربعاء الماضي ندوة في إطار صالون "صنع في تونس، صنع للموضة" الذي يندرج ضمن خطط